

Distr.
GENERAL

A/52/314
29 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٩٩ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

الهجرة الدولية والتنمية بما في ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة
معني بالهجرة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

في سياق مناقشتها للهجرة الدولية والتنمية، طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٢٣/٥٠، إلى الأمين العام أن يعد تقريراً يتضمن اقتراحات ملموسة بشأن السبل والوسائل اللازمة لمعالجة مسألة الهجرة الدولية والتنمية من نواحيها المتعددة القطاعات والأقليمية والإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بأهداف وأساليب عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرة الدولية والتنمية. وفي ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ تم توقيع اتفاق تعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة. ومن خلال القرار ١٤٨/٥١، أحاطت الجمعية العامة علماً مع الارتياح بإبرام اتفاق التعاون وطلبت إبقائها على علم، في سياق التقرير المقرر تقديمه عملاً بقرار الجمعية العامة ١٢٣/٥٠، بالتعاون القائم بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة حسب تطوره بموجب اتفاق التعاون. وهذا التقرير يستجيب إلى الطلبين اللذين أبدتهما الجمعية العامة.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	٣ - ١ مقدمة - أولاً
٤	١٨ - ٤ آراء الحكومات فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالهجرة الدولية والتنمية - ثانياً
٩	٢٤-١٩ آليات معالجة قضايا الهجرة الدولية والتنمية داخل منظومة الأمم المتحدة - ثالثاً
٩	٢٢-١٩ لجنة السكان والتنمية - ألف
١٠	٢٤-٢٣ لجنة حقوق الإنسان - باء
١١	٢٩-٢٥ لجنة التنسيق الإدارية - جيم
١٢	٣١-٣٠ لجنة التخطيط الإنمائي - دال
١٣	٣٤-٣٢ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - هاء
١٤	٣٦-٣٥ منظمة العمل الدولية - واو
١٥	٥٢-٣٧ آليات معالجة قضايا الهجرة الدولية والتنمية خارج منظومة الأمم المتحدة - رابعاً
١٥	٤٥-٣٧ المنظمة الدولية للهجرة - ألف
١٧	٤٧-٤٦ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - باء
١٨	٤٩-٤٨ المشاورات الحكومية الدولية بشأن سياسات اللجوء واللاجئين والهجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا - جيم
١٩	٥٢-٥٠ المؤتمرات الإقليمية المعنية بالهجرة الدولية: أمريكا الوسطى والشمالية - دال
٢٠	٥٥-٥٣ الاستنتاجات - خامساً

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة بموجب قرارها ١٢٧/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ إلى الأمين العام، أن يتم، بالتشاور مع جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، إعداد تقرير عن الهجرة الدولية والتنمية، يتضمن الجوانب المتصلة بأهداف وأساليب عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرة الدولية والتنمية. وللحصول على آراء الحكومات فيما يتعلق بعقد مؤتمر من هذا القبيل، تم إرسال رسالة إلى جميع الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥ أشير فيها إلى توقع ورود الإجابات بحلول ٣ آذار/ مارس ١٩٩٥. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ وردت إجابات من الحكومات التالية: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، استراليا، اكوادور، بيرو، تايلند، توغو، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، رومانيا، سويسرا، فرنسا (بالنيابة عن الأعضاء الخمسة عشر للاتحاد الأوروبي)، الفلبين، فنزويلا، كرواتيا، كولومبيا، مصر، المغرب، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية ويوغوسلافيا.

٢ - وقد شكلت ردود الحكومات المذكورة أعلاه الأساس لإعداد تقرير الأمين العام E/1995/69 عن الهجرة الدولية والتنمية، الذي ناقشه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، التي جرى النظر في نتائجها في الدورة الخمسين للجمعية العامة. وفي تلك الدورة، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٢٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ الذي يطلب فيه إلى الأمين العام أن يعد تقريرا يتضمن اقتراحات ملموسة بشأن السبل والوسائل اللازمة لمعالجة مسألة الهجرة الدولية والتنمية من نواحيها المتعددة القطاعات والأقليمية والإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بأهداف وأساليب عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرة الدولية والتنمية. ومن أجل الحصول على المزيد من آراء أخرى للحكومات، تم في عام ١٩٩٧ إرسال رسالة ثانية إلى جميع الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة تدعو الحكومات التي لم تجب على الرسالة المرسله في شباط/فبراير ١٩٩٥ إلى أن تعرب عن آرائها بشأن مسألة عقد مؤتمر، مع إبلاغ الحكومات التي كانت قد ردت على الرسالة الأولى أن الرد ليس لازما إذا لم تكن قد غيرت آراءها في هذا الشأن. وتضمنت رسالة عام ١٩٩٧ نسخة من الرسالة المرسله في شباط/فبراير ١٩٩٥ ونسخا من القرارات ذات الصلة. وقد طلب إلى الحكومات الإعراب عن آرائها بحلول ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٧. وبما أن عدد الردود الإضافية التي وصلت في ذلك التاريخ كان منخفضا، تم إرسال رسالة ثالثة إلى جميع الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة الذين لم تبد حكوماتهم آراءها سواء للرد على نداء عام ١٩٩٥ أو على الطلب الموجه في عام ١٩٩٧. وجاء إرسال الرسالة الثالثة في أوائل حزيران/يونيه ١٩٩٧. وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ كانت الحكومات التالية قد قدمت إجابات إضافية فيما يتعلق بعقد مؤتمر دولي معني بالهجرة الدولية والتنمية: الأردن، أرمينيا، استراليا، استونيا، الإمارات العربية المتحدة، أوكرانيا، بنما، بوركينا فاسو، بولندا، بوليفيا، بيلاروس، جامايكا، الجزائر، جنوب أفريقيا، سنغافورة، سويسرا، طاجيكستان، غانا، الكرسي الرسولي، كندا، كينيا، لاتفيا، ماليزيا، ملاوي، المملكة العربية السعودية، النرويج، هولندا (بالنيابة عن الأعضاء الخمسة عشر بالاتحاد الأوروبي). وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك عدد من الحكومات التي وصلت ردودها على رسالة عام ١٩٩٥ ولكن في موعد متأخر فلم يتم إدراجها في الوثيقة E/1995/69. ومن هذه الحكومات: تونس والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق ولبنان. وهناك حكومتا بلدين هما سيسيل

ومنغوليا ردتا على رسالة ١٩٩٧ بقولهما إن عاصمتيهما تنظران في المسألة، وإنه سيقدم رد كامل في مرحلة لاحقة. ولكن بحلول يوم ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ لم ترد أي رسالة أخرى من هاتين الحكومتين، وإن كان الممثل الدائم لسيشيل قد أوضح أن الهجرة الدولية مسألة لا تشكل أولوية في ذلك البلد.

٣ - والخلاصة أن ما مجموعه ٦٥ حكومة أعربت عن آرائها فيما يتعلق بعقد مؤتمر عن الهجرة الدولية والتنمية، وأن حكومتين أخريين أفادتا بتسلم رسالة ١٩٩٧. وهذا التقرير يستند إلى آراء الحكومات الخمس والستين التي وردت إجاباتها الكاملة في يوم ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧.

ثانيا - آراء الحكومات فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالهجرة الدولية والتنمية

٤ - من بين الحكومات الخمس والستين التي وردت إجاباتها، هناك ٣٦ منها تحبذ بصفة عامة عقد مؤتمر عن الهجرة الدولية والتنمية، فيما أبدت ٢٥ منها تحفظات قوية بشأن عقد مثل هذا المؤتمر، بينما تبدي أربع حكومات أخرى بعض التأييد لإمكانية عقد مؤتمر من هذا القبيل ولكنها ترى أنه ينبغي استكشاف الخيارات الأخرى أولا من أجل التصدي لقضايا الهجرة الدولية مع اكتشاف المجالات التي يمكن فيها التوصل إلى اتفاق دولي.

٥ - ومن بين الحكومات التي لا تحبذ عقد مؤتمر، ساد رأي على نطاق واسع وهو أن مسائل الهجرة الدولية والتنمية كانت بالفعل موضع نقاش في العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة، وأن من الأفضل استخدام الموارد الشحيحة لضمان تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في تلك المؤتمرات بدلا من عقد مؤتمر آخر. وقد ورد على نحو خاص ذكر أهمية الاتفاقات المتعلقة بالهجرة الدولية التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وفي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وفي المؤتمر الإقليمي لمعالجة المشاكل المتعلقة باللاجئين والنازحين والأشكال الأخرى للنزوح القسري والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة (المعروف أيضا باسم مؤتمر رابطة الدول المستقلة). ثم أعرب الكثير من الحكومات عن الرأي بأن قضايا الهجرة الدولية والتنمية ينبغي التصدي لها من خلال الآليات القائمة في منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك أنشطة لجنة السكان والتنمية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة العمل الدولية.

٦ - أما الحكومات الأربع التي أعربت عن تأييد جزئي فحسب لعقد مؤتمر فقد تلخص رأيها في أنه لا ينبغي المضي في الخطط المتعلقة بهذا المؤتمر دون تحديد دقيق لأهدافه أو بغير اتفاق على تلك الأهداف. أما الأنشطة التي يمكن أن تسهم في تعريف تلك الأهداف فتشمل الاجتماعات الإقليمية والندوة الفنية بشأن الهجرة الدولية التي يجري تنظيمها تحت إشراف فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وأكدت حكومة واحدة على أن من الشروط اللازمة لنجاح المؤتمر، العمل على خدمة مصالح البلدان المرسله والبلدان المتلقية وبلدان العبور من خلال

المؤتمر وإذا ما ثبتت صعوبة التوصل إلى توافق بين الآراء على المستوى العالمي، يمكن اتباع نهج أكثر واقعية من خلال عملية مشاورات إقليمية، مع ضمان أن تعكس التجمعات الإقليمية المشاركة الأبعاد الواقعية للهجرة ولا ترتبط بالضرورة بتصوير اللجان الإقليمية. ومن الحكومات التي لم تحبذ عقد مؤتمر عالمي ما أعرب عن الرأي بأن المفاوضات الثنائية أو الإقليمية يمكن على الأرجح أن تفضي إلى إيجاد طرق ملموسة لمعالجة قضايا الهجرة الدولية.

٧ - ومن بين الحكومات الست والثلاثين التي أيدت بصورة عامة عقد المؤتمر، تباينت الآراء فيما يتعلق بأهدافه المحتملة وبالقضايا التي يمكن أن يناقشها. ومن بين المسائل التي تكرر ذكرها (من جانب ١٣ حكومة) ما يتعلق بحماية حقوق المهاجرين وتلك مهمة رؤي بأنها في معظمها مسؤولية الدولة المتلقية. ولضمان مثل هذه الحماية، ارتأى عدد كبير من الحكومات أن من شأن مؤتمر أن يعيد التأكيد أو يبني على الصكوك الدولية القائمة (١٠ حكومات) أو أنه ينبغي له تنقيح الصكوك الدولية القائمة (٦ حكومات). وأشارت أربع حكومات إلى أن من شأن هذا المؤتمر أن يتطلب أو يعزز التصديق على الصكوك الدولية القائمة، في حين ذهبت ثلاث أخرى إلى الإشارة إلى أن بوسع هذا المؤتمر أن يضع مشروعاً أو يرسم إطاراً لصياغة صك دولي جديد عن الهجرة الدولية سواء جاء على شكل اتفاقية أو ميثاق. أما الصكوك الدولية الرئيسية التي ورد ذكرها بوصفها تستحق إعادة التأكيد أو التصديق عليها فشملت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، (قرار الجمعية العامة ١٥٨/٤٥) واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل لعام ١٩٤٩ (المنقحة)، (رقم ٩٧) واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالهجرة في ظروف مهينة وبتشجيع المساواة في إتاحة الفرص للعمال المهاجرين وفي معاملتهم ١٩٩٥ (رقم ١٤٣)^(١).

٨ - وهناك مسألة ثانية تبدو وكأنها محل اهتمام مشترك بين عدد من الحكومات وتتعلق بإدارة ومراقبة الهجرة الدولية والسيطرة عليها. إلا أن صور التعبير عن هذه المسألة تباينت في الإجابات الواردة. وعليه، ارتأت أربع حكومات أن من شأن مؤتمر يعقد أن يقترح وسائل تخفيض أو منع الهجرة القسرية أو غير الطوعية، فيما أبدت حكومة واحدة اهتمامها بخفض الهجرة غير الشرعية بينما أعربت حكومة أخرى عن الأمل بأن يفضي عقد المؤتمر إلى تنظيم مركز المهاجرين غير الشرعيين. كما توقعت أربع حكومات أخرى أن يسهم المؤتمر في تحسين إدارة الهجرة بحيث يمكن خفضها أو كفالة استقرارها أو حتى القضاء عليها. وأشارت أربع حكومات إلى أن المؤتمر قد يسهم في تحسين إدارة الهجرة الدولية بما يكفله من توافق السياسات أو التشريعات الوطنية مع القواعد أو المعايير الدولية.

٩ - وهناك عدد قليل من الأهداف الأخرى التي يمكن أن تنجم عن مثل هذا المؤتمر أعرب عنها عدد كاف من الحكومات بوصفها أهدافاً تستحق الاهتمام. وعلى ذلك، توقعت خمس حكومات أن يكفل المؤتمر رسم الاختصاصات المتحققة من التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف فيما يتعلق بالهجرة الدولية بينما أشارت حكومتان إلى أن المؤتمر يمكن أن يعزز الاتفاقات الثنائية أو يفضي إلى عقدها. ولأن معظم البلدان التي تحبذ عقد المؤتمر كانت من بلدان المنشأ بالنسبة إلى أعداد كبيرة من المهاجرين الدوليين، فإن بعضها (ست حكومات) رأى ضرورة تقديم المزيد من المعونات الإنمائية والاستثمارات الخارجية من أجل توجيهها

إلى البلدان المرسله. كما أن بلدا منها أشار إلى ضرورة أن تقوم بلدان المقصد بتعويض بلدان المنشأ عن التكاليف المتكبدة في إعادة إدماج المهاجرين العائدين أو عن خسارتها للمهارات من أفرادها. وفي واقع الأمر أعربت أربع حكومات عن الرأي بأنه يمكن للمؤتمر أن يفيد إلى حد كبير في خفض أو وقف تدفق المهارات من البلدان النامية.

١٠ - ويشير هذا الاستعراض إلى أنه لا يوجد بين الحكومات التي تؤيد عقد مؤتمر في هذا المجال، اتفاق على الغايات والأهداف. وإن كان هناك اتفاق أوسع بشأن ما ينبغي أن يكون عليه نطاق المؤتمر. ولذلك فمن بين الـ ٢٩ حكومة التي علقت على أنواع المهاجرين الذين من المحتمل أن يتناولهم المؤتمر، رأت ٢٣ منها أن المطلوب هو نهج عام وأنه ينبغي أخذ جميع أنواع المهاجرين في الحسبان. غير أن حكومتين اقترحتا ألا يتم على الإطلاق تناول المسائل المتصلة باللاجئين وسائر أنواع المهاجرين قسرا، وذكرت إحدى الحكومات أنه ينبغي أن يكون اللاجئون والمهاجرون غير الشرعيين فقط هم محور اهتمام المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، ذكره حكومة رابعة أن محور تركيز المؤتمر ينبغي أن يكون المهاجرين في ظروف عادية، وذكرت حكومتان أخريان أن بؤرة التركيز ينبغي أن تكون بعض فئات المهاجرين التي غطاها مؤتمر رابطة الدول المستقلة.

١١ - وشددت أغلبية الحكومات التي تؤيد عقد المؤتمر على أهمية مناقشة الطبيعة الفنية والتحليلية التي ستقدم تقييما نزيها وموضوعيا لأسباب ونتائج الهجرة الدولية، وللتدفقات الكبرى للمهاجرين الدوليين، وللجوانب الإيجابية والسلبية للهجرة الدولية المتصلة بتنمية بلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء. وفي الواقع، ذكرت بعض الحكومات أنه ينبغي أن يكون المؤتمر بنفسه ذا طبيعة فنية وتحليلية. وساد رأي أعربت عنه الحكومات يتمثل في أن وضع توصيات فعالة تفضي إلى اتخاذ إجراءات يتعين أن يركز على تضييق راسخ لمختلف جوانب الهجرة الدولية والتنمية، وعلى معلومات موثوق بها تتعلق بالتجربة المتعددة الأوجه للبلدان المشاركة في عملية الهجرة الدولية.

١٢ - وفيما يتعلق بالنتيجة الرئيسية للمؤتمر، أشارت ١٥ حكومة صراحة إلى خطة عمل وأشارت حكومات عديدة أخرى إلى توصيات أو قرارات أو مقررات. وكان هناك بعض التأييد لإصدار إعلان بشأن خطة العمل. وأشار عدد من الحكومات إلى أنه ينبغي أن يسفر المؤتمر عن توافق آراء دولي بشأن مجموعة كبيرة من قضايا الهجرة. غير أن البعض أشار إلى أنه لن يكون من السهل بلوغ مثل هذا التوافق للآراء. ورئي أن عقد اجتماعات إقليمية أو حتى دون إقليمية فيما بين الحكومات التي تتخذ مواقف مماثلة أو تساورها شواغل مماثلة فيما يتعلق بالهجرة الدولية تعتبر استراتيجية قيّمة لبناء توافق الآراء. ولذلك فإن جميع الحكومات التي تحبذ في الواقع عقد مؤتمر رأت أن عقد اجتماعات إقليمية سيسهل جزءا مفيدا، إن لم يكن ضروريا، من الأنشطة التحضيرية للمؤتمر. غير أنه سادت مجموعة متنوعة من الآراء المعرب عنها فيما يتعلق بنوع الاجتماعات الإقليمية أو دون الإقليمية المقترحة. ورأت بعض الحكومات أن عقد مؤتمرات إقليمية أو دون إقليمية ذات طبيعة سياسية سيسهل بلوغ أول درجة من الاتفاق بشأن القضايا الصعبة؛ في حين اقترحت حكومات أخرى أن تكون الاجتماعات الإقليمية ذات طبيعة فنية،

يحضرها خبراء مختصون بإعداد الوثائق التي تعكس النهج الإقليمي إزاء قضايا الهجرة الدولية. وطرحنا أيضا مجموعة متنوعة من الاقتراحات فيما يتعلق بعدد الاجتماعات الإقليمية، مع إعلان بعض الحكومات أنه ينبغي عقد اجتماعين على الأقل لكل منطقة.

١٣ - وبالإضافة إلى الاجتماعات الإقليمية، رأيت معظم الحكومات ضرورة عقد اجتماعين أو ثلاثة اجتماعات للجنة التحضيرية، وأن يكون الاجتماع الأول اجتماعا تنظيميا يعقد لفترة قصيرة (يومان أو ثلاثة أيام) فيما يكون الاجتماعان الآخران اجتماعي عمل يعقدان لفترة طويلة (أسبوع أو أسبوعان). وعلاوة على ذلك، أعرب عدد من الحكومات عن رأي مفاده أنه ينبغي أن تكون اجتماعات فريق الخبراء أيضا جزءا من العملية التحضيرية، نظرا لأن مثل هذه الاجتماعات يمكن أن توفر ورقات معلومات أساسية ودراسات تحليلية مطلوبة لصياغة توصيات عملية المنحى. واقترحت بعض الحكومات تعيين لجان تحضيرية على الصعيد الوطني وأن يقوم كل بلد بإعداد تقرير بحيث تستخدم هذه التقارير كمدخل للاجتماعات الإقليمية. ورئي أن المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المختصة قادرة بصفة عامة على الإسهام بخبرتها في العملية التحضيرية ولذلك فإن معظم الحكومات حبذت مشاركتها الفعالة سواء في الأعمال التحضيرية للمؤتمر أو في المؤتمر ذاته. وأشارت حكومات إلى إمكان قيام المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية بتنسيق الأنشطة التحضيرية كل في منطقتها الإقليمية.

١٤ - واقترحت بلدان عديدة أن تكون العملية التحضيرية مماثلة لتلك التي سبقت انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وذكرت بعض البلدان أيضا الأنشطة التي نظمت في إطار عملية التحضير لمؤتمر رابطة الدول المستقلة باعتبارها أنشطة قيمة. وفي الواقع أشار بلدان إلى أنه ينبغي اعتبار مؤتمر رابطة الدول المستقلة جزءا من الأنشطة التحضيرية لعقد مؤتمر محتمل معني بالهجرة الدولية والتنمية.

١٥ - وظهر تنوع كبير بين آراء الحكومات فيما يتعلق بالتكوين المحتمل لأمانة المؤتمر المقترح. ومع التسليم بأن عددا من هيئات الأمم المتحدة مكلف بولايات تتصل بالهجرة الدولية، وأن منظمات دولية أخرى تضطلع أيضا بأدوار هامة في هذا الميدان، اقترح عدد من الحكومات أن تتألف الأمانة من موظفين من مختلف هيئات الأمم المتحدة والمنظمات المختصة. وأشار نحو ثلث الحكومات عند الإعراب عن رأي بشأن المسألة إلى شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. أما المنظمات الأخرى التي أشير إليها بتواتر أقل فهي المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية. واقترحت بعض الحكومات أن تضم الأمانة ممثلين للدول وأن يكون هناك تمثيل إقليمي متوازن في الأمانة.

١٦ - وفيما يتعلق بالوقت المخصص للعملية التحضيرية، فإن الـ ٢١ حكومة التي أعربت عن رأي بشأن المسألة قد انقسمت بالتساوي تقريبا؛ بين تلك التي ترى أن العملية التحضيرية يمكن إتمامها خلال سنتين (١٠ بلدان) والتي ترى أن سنة إلى سنة ونصف ستكون مدة كافية (٨ بلدان). وأعربت ثلاثة بلدان فقط عن اعتقادها بأن سنتين إلى ثلاث سنوات قد تكون لازمة للتحضير للمؤتمر فور اتخاذ قرار بعقده. وهناك بالإضافة إلى ذلك بعض الحكومات التي لم تعرب عن رأي بشأن توقيت المؤتمر، وذكرت بدلا من ذلك أن

توقيته سيتوقف على الخطط التي وضعتها اللجنة التحضيرية. وعليه فبرغم أن عددا من الحكومات قد شدد على ضرورة أن يكفل عدم الاسراع بالعملية التحضيرية وأن بناء توافق للآراء بشأن المسائل التي تثير جدلا شديدا قد يتسم بالصعوبة، وساد الرأي العام بأنه ينبغي أن تكون العملية التحضيرية قصيرة أو متوسطة المدة. ولأغراض المقارنة، ينبغي ملاحظة أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد عُقد بعد انقضاء عامين ونصف العام على قرار الأمم المتحدة فيما عُنِد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعدما يقرب من ثلاثة أعوام ونصف على الاجتماع الأول للجنة التحضيرية؛ كما عُقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بعد انقضاء عامين بقليل على قرار الجمعية العامة بعقده. وفيما يتعلق بمدة المؤتمر ذاته، أيدت ١١ حكومة من بين ١٩، أعربت عن رأي بشأن المسألة، عقده لمدة أسبوع واحد (بين خمسة وسبعة أيام)، ولكن الردود تراوحت بين حد أدنى قدره يومان وحد أقصى قدره أسبوعان.

١٧ - وهناك ٢٧ حكومة من بين الـ ٣٦ حكومة التي أيدت عقد مؤتمر معني بالهجرة الدولية والتنمية، كما أعربت عن رأي فيما يتعلق بمسألة التمويل، فاقترحت ١٧ حكومة منها تمويل المؤتمر، على الأقل جزئيا، بواسطة مساهمات خاصة من الحكومات المانحة. وذكرت بعض الحكومات تحديد أن تلك الحكومات المانحة تشمل أساسا البلدان الصناعية المتقدمة النمو. أما المصدر الثاني للتمويل الذي أشير إليه غالبا فهو الأمم المتحدة، بالرغم من أن الحكومات الـ ١٥ التي أشارت إليه لم توضح باستمرار ضرورة أن يأتي التمويل من الميزانية العادية للمنظمة. وفي بعض الحالات، عندما أشير إلى الميزانية العادية صراحة، طرح شرط مفاده أنه ينبغي أن توضع خطط تمويل المؤتمر المقترح بطريقة لا تؤثر على البرامج الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت حكومات عديدة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، كمصادر محتملة للتمويل، وأشارت حكومات أخرى إلى الوكالات المتخصصة، أو المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية أو المنظمة الدولية للهجرة. واقترحت ثلاث حكومات أن تقدم جميع الحكومات المشاركة في المؤتمر مساهمات لتمويله، كأن يتم ذلك مثلا عن طريق صندوق استثماري أو دفع "رسوم عضوية"؛ وأدرجت حكومات عديدة المنظمات غير الحكومية بين المصادر المحتملة للتمويل واقترحت إحداها جمع الأموال من المؤسسات الخاصة.

١٨ - وفي ضوء الآراء المتعلقة بالمصادر المحتملة لتمويل مؤتمر معني بالهجرة الدولية والتنمية، وحقيقة أن معظم الحكومات المانحة المحتملة لديها تحفظات جدية بشأن عقد مثل هذا المؤتمر، فإن احتمالات عقد المؤتمر مشكوك فيها، لا سيما إذا ما أخذ في الحسبان، بالإضافة إلى ذلك، عدم توفر توافق للآراء في الوقت الحالي بشأن أهداف وغايات المؤتمر. وبناء على ذلك، فمن المهم استعراض الآليات الأخرى التي قد تتيح تناول قضايا الهجرة الدولية والتنمية من نواح متعددة القطاعات، وعلى الصعد الإقليمية، والإقليمية، ودون الإقليمية.

ثالثا - آليات معالجة قضايا الهجرة الدولية والتنمية داخل
منظومة الأمم المتحدة

ألف - لجنة السكان والتنمية

١٩ - تضطلع لجنة السكان والتنمية بمسؤولية الرصد والاستعراض والتقييم لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٢)، وعليها أن تقدم تقارير إلى الجمعية العامة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبغية الاضطلاع برصد أكفأ لبرنامج العمل، اعتمدت اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين في عام ١٩٩٥ برنامج عمل شاملا لعدة سنوات يتسم بالمنحى المواضيعي وبترتيب الأولويات. ووفقا لهذا البرنامج، ركزت اللجنة في دورتها الثلاثين في عام ١٩٩٧ على موضوع الهجرة الدولية، مع التشديد بصفة خاصة على الروابط بين الهجرة والتنمية. وخلال تلك الدورة، نظرت اللجنة، ضمن جملة أمور، في نتائج التقرير المتعمق عن الهجرة الدولية والتنمية، الذي غطى المسألة من منظور شامل لعدة قطاعات وإقليمي، وجمع ثروة من المعلومات عن مختلف جوانب الهجرة الدولية وصلاتها المتبادلة مع التنمية. وسينشر التقرير بوصفه حلقة من سلسلة تقارير رصد سكان العالم التي تصدرها شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة.

٢٠ - وقد استعرضت لجنة السكان والتنمية في دورتها الثامنة والعشرين أنشطة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأوصت بتوسيع هذه الأنشطة كيما تشمل قضايا الهجرة. كما دعت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات إلى أن تقدم إلى اللجنة، تقريرا سنويا عن الأنشطة التي تضطلع بها أجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ تلك الأجزاء من برنامج العمل المتصلة بالموضوع الخاص الذي تجري مناقشته. وبناء على ذلك، استعرضت اللجنة في عام ١٩٩٧ أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتصلة بالهجرة الدولية استنادا إلى تقرير أعدته فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية، وهي الهيئة التي حلت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ محل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لتنفيذ برنامج العمل. وأشار التقرير، في جملة أمور، إلى أن الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية الذي يعمل في إطار فرقة العمل قد وافق على تنظيم ندوة فنية بشأن الهجرة الدولية وستعقد في عام ١٩٩٨. وأولت اللجنة اهتماما كبيرا بهذا الاقتراح واعتمدت القرار ١/١٩٩٧ الذي أعرب عن الاهتمام بالندوة، وطرح مبادئ توجيهية بشأن المسائل التي سينظر فيها، وسعى إلى كفالة أن يكون المشتركون فيها من الخبراء الفنيين ذوي المستوى الرفيع من جميع المناطق. وطلب القرار أيضا إلى رئيس فرقة العمل أن يقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها المعقودة في عام ١٩٩٨ بشأن التقدم المحرز نحو تنظيم ندوة فنية^(٣).

٢١ - وفي ضوء التوقع بأن يكون أحد المواضيع الرئيسية للندوة هو تحليل العلاقات المتبادلة المعقدة بين الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك الخبرات المتعلقة بالسياسات المعنية بإدارة الهجرة، أشارت حكومات عديدة إلى أنها وسيلة هامة لتناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية من منظور إقليمي وشامل لعدة

قطاعات. وفي الواقع، أشارت بعض الحكومات إلى أنه في حالة عقد مؤتمر بشأن الموضوع، يمكن اعتبار الندوة الفنية جزءاً من أنشطته التحضيرية. ولا شك، في أن عقد ندوة فنية ونظر لجنة السكان والتنمية في استنتاجاتها ونتائجها يتيحان فرصاً هامة لمنظومة الأمم المتحدة لمناقشة المسائل التي تنطوي عليها وتقييم التقدم المحرز للوفاء بالالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات الدولية الكبرى التي تناولت هذه المسائل حتى الآن.

٢٢ - وإجمالاً، فمنذ إعادة تنشيط لجنة السكان والتنمية بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، دأبت اللجنة على النظر في قضايا الهجرة الدولية. ومن المحتمل أن تواصل هذا المنحى كذلك في المستقبل من خلال دورها في رصد واستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل. وبفضل عضويتها الموسعة البالغة ٤٧ دولة عضو، تشكل اللجنة منبراً مفيداً للمناقشة الحكومية الدولية لقضايا الهجرة الدولية على المستوى الحكومي الدولي ومن منظور إقليمي شامل لعدة قطاعات.

باء - لجنة حقوق الإنسان

٢٣ - تتولى لجنة حقوق الإنسان في داخل الأمم المتحدة، مسؤولية استعراض متابعة وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان^(٤)، والتصدي لجميع المسائل المتصلة بإنفاذ الحقوق المعترف بها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان أو للمسائل المتصلة بانتهاك هذه الحقوق. وتجري اللجنة أيضاً دراسات وتعد توصيات وتتولى صياغة صكوك دولية جديدة. وأثناء الدورة الثالثة والخمسين المعقودة في ١٩٩٧، أصدرت اللجنة القرارين ١٤/١٩٩٧ و ١٥/١٩٩٧ اللذين تناولا على التوالي الاتفاقية الدولية بشأن حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والعمال المهاجرين وحقوق الإنسان^(٥). وفي القرار ١٤/١٩٩٧ حثت اللجنة الدول على النظر في إمكانية التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أو الانضمام إليها وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة على سبيل الأولوية، في دورتها الرابعة والخمسين، تقريراً عن حالة الاتفاقية وعن الجهود المبذولة من جانب الأمانة للترويج للاتفاقية وحماية حقوق العمال المهاجرين. وقررت أيضاً أن تدرج في جدول أعمال دورتها التالية بنداً بعنوان "تدابير لتحسين حالة جميع العمال المهاجرين وتأمين حقوق الإنسان والكرامة لهم".

٢٤ - وفي القرار ١٥/١٩٩٧ انتهت اللجنة إلى إنشاء فريق عامل يتألف من خمسة خبراء حكوميين دوليين يجتمع قبل الدورة الرابعة والخمسين للجنة ويكون مكلفاً بما يلي: (أ) جمع كل المعلومات ذات الصلة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية وأي مصادر معنية أخرى عن العقوبات الراهنة التي تحول دون الحماية الفعالة والكاملة لحقوق الإنسان لجميع المهاجرين؛ (ب) وضع توصيات من أجل المزيد من تعزيز وتنفيذ الحماية لحقوق الإنسان للمهاجرين. ويقدم تقرير الفريق العامل إلى اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين. ويبين القراران المحال إليهما أن لجنة حقوق الإنسان تتخذ بالفعل خطوات للتصدي لواحد من الشواغل الرئيسية للحكومات فيما يتعلق بالهجرة الدولية وهو: حماية حقوق الإنسان للمهاجرين. ومن الواضح أنه

نظرا لولاية اللجنة وخبرتها فإنها تعتبر أنسب جهة للتصدي لمسائل حقوق الإنسان فيما يتعلق بالهجرة الدولية.

جيم - لجنة التنسيق الإدارية

٢٥ - طلبت الجمعية العامة في القرار ١٢٨/٤٩ إلى أجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة اتخاذ الاجراءات المطلوبة لتوفير الدعم التام والفعال لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وطلبت إلى الوكالات المتخصصة وجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تستعرض برامجها وأنشطتها وأن تعدلها عند اللزوم بما يتمشى مع برنامج العمل، وأن تتخذ التدابير الملائمة لضمان تنفيذها على النحو التام والفعال. وطلبت الجمعية أيضا إنشاء آلية ملائمة للتنسيق والتعاون والمواءمة بين الوكالات لتنفيذ برنامج العمل. وفي عام ١٩٩٤، وبناء على طلب الأمين العام، طلب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعقد اجتماعا لفرقة عمل مشتركة بين الوكالات لهذا الغرض وأن يتولى رئاستها.

٢٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أنشأت لجنة التنسيق الإدارية ثلاثة أفرقة عمل محددة المدة كوسيلة للتوصل إلى نهج متكامل لمتابعة المؤتمرات العالمية التي عقدت حتى ذلك الحين. ويتعين على كل فرقة عمل أن تكمل على مستوى المقر تنسيق الدعم المقدم إلى المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والأفرقة القطرية للأمم المتحدة بحيث يمكنهم، في المقابل، أن يساعدوا الحكومات والمؤسسات الوطنية مساعدة فعالة في سعيها لتنفيذ أهداف المؤتمرات والتزاماتها. وهكذا وسعت لجنة التنسيق الإدارية ولاية فرقة العمل السابقة المشتركة بين الوكالات وأعدت تشكيلها بوصفها فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع.

٢٧ - وبناء على طلب لجنة السكان والتنمية، قامت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتنفيذ برنامج العمل في عام ١٩٩٥ بإنشاء الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية حيث تعد منظمة العمل الدولية الوكالة الرائدة في هذا المجال. واجتمع الفريق العامل مرتين: في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وأعد مجموعة من الملاحظات التوجيهية المعنونة "مسائل في الهجرة الدولية" وهي تقدم معلومات عن المسائل المتصلة بسياسة الهجرة الدولية في الحاضر والمستقبل؛ بالإضافة إلى لمحات عن الوكالات تعرض بالتفصيل الأنشطة المتعلقة بالهجرة الدولية؛ ومبادئ توجيهية متعلقة بالمصطلحات والبيانات. وقد عممت الملاحظات التوجيهية على جميع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة ووضعت على شبكة "الإنترنت".

٢٨ - وكما لوحظ أعلاه اقترح الفريق العامل في عام ١٩٩٦ عقد ندوة فنية بشأن الهجرة الدولية. ويتولى تنظيم الندوة فريق توجيهي برئاسة منظمة العمل الدولية، ويضم ممثلين عن شعبة السكان، في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة؛ واللجان الإقليمية؛ ومفوضية الأمم المتحدة

لشؤون اللاجئين؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والمنظمة الدولية للهجرة.

٢٩ - ولجنة التنسيق الإدارية في مواصلتها لعملها لتعزيز التنفيذ المنسق لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ وإعلان فيينا وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان؛ وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية؛ وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٧)؛ ومنهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة^(٨)، يمكنها أن تؤدي دورا هاما، عن طريق هيئاتها الفرعية ذات الصلة، في التصدي لمسائل الهجرة الدولية والتنمية وخاصة عن طريق تجميع الخبرات المتاحة في منظومة الأمم المتحدة وفي المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة. ومن شأن التعاون المستمر بين هيئات الأمم المتحدة المختلفة والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية في ميدان الهجرة الدولية أن يؤدي عن طريق تعزيز اتباع نهج مشترك بين القطاعات، إلى تحسين فعالية المنظومة في تقديم الدعم على الصعيد القطري وفي توجيه الأنشطة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

دال - لجنة التخطيط الإنمائي

٣٠ - تتألف لجنة التخطيط الإنمائي من مجموعة من الخبراء في نظرية وأساليب التخطيط وهم يخدمون بصفتهم الشخصية لا كممثلين للدول. وتشمل مهام اللجنة تقييم برامج الأمم المتحدة المتصلة بالتخطيط الاقتصادي والاسقاطات؛ ووضع توصيات لتحسين تلك البرامج؛ ودراسة المسائل المحددة التي تحال إلى اللجنة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الأمين العام أو الوكالات المتخصصة.

٣١ - وفي أيار/ مايو ١٩٩٧، قررت لجنة التخطيط الإنمائي أن تدرس في عام ١٩٩٨ مسألة الهجرة والعمالة، مركزة على الاتجاهات السائدة فيما يتعلق بتدفقات العمالة الدولية والعوامل المسببة والعلاقات المتبادلة القائمة بين انتقال العمال والعمالة؛ والآثار المترتبة في البلدان النامية على تغير أنماط هجرة العمال؛ والآثار المترتبة في السياسات على هذه التحركات في بلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء. ومن أجل دراسة المسألة، أنشأت اللجنة فريقا عاملا سيجتمع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ لاستعراض المعلومات المتاحة وصياغة تقرير عن الموضوع. ولذلك فإن اللجنة تشكل آلية قيمة داخل منظومة الأمم المتحدة تتولى من منظور فني دراسة المسائل المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية. وسيكون للنتائج والاستنتاجات التي تتوصل إليها اللجنة، أهميتها في النظر في الموضوع على الصعيد الحكومي الدولي، خاصة وأنه نظرا للخبرات الممثلة في اللجنة فمن المضمون أن تتبع نهجا مشتركا بين القطاعات وعمليا إزاء المسألة.

هـ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٣٢ - تتمثل ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في توفير الحماية الدولية للاجئين وتقديم المساعدة إليهم والتوصل إلى حلول لمشاكل اللاجئين. وتشمل المسؤولية الأخيرة رصد رفاه العائدين أي اللاجئين السابقين الذين عادوا طواعية إلى أوطانهم، خاصة فيما يتعلق بالضمانات المتعهد بها لصالحهم قبل عودتهم. وهكذا فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإن لم تكن وكالة إنمائية، فإنها تتعاون مع الوكالات الأخرى في تعزيز وتنفيذ برامج التأهيل الموفرة لمجتمعات العائدين. وفي حالات محددة، يطلب الأمين العام أو جهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة إلى المفوضية مساعدة الأشخاص المشردين داخليا الذين يجدون أنفسهم في حالات مماثلة لحالات اللاجئين. وتعلق المفوضية أهمية كبرى على ضرورة التمييز بين تحركات السكان التي تتسم بطابع اللجوء وبين التحركات ذات الطابع الاقتصادي. وتقوم المفوضية على نحو متزايد بتطوير طرق تكفل التنسيق بين جهود الإغاثة أو الإعادة إلى الوطني وأنشطة إعادة الإدماج والتأهيل والتنمية. وتتراوح مشاركة المفوضية في حالات ما بعد الصراع بين أنشطة إعادة الإدماج والتأهيل الأوليين للعائدين ومجتمعاتهم، وأنشطة بناء القدرات القانونية والقضائية والإدارية المحدودة. وتضطلع المفوضية بكثير من أنشطة الحماية والمساعدة بالتعاون مع المنظمات الأخرى وخاصة المنظمات غير الحكومية.

٣٣ - وتعتبر اللجنة التنفيذية برنامج عمل المفوض السامي، وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة بمثابة الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية التي تقدم إليها المفوضية تقاريرها وتناقش فيها بانتظام المسائل المتصلة باللاجئين والأنماط الأخرى للهجرة القسرية. ونظرا لأن محنة اللاجئين تختلف اختلافا بينا من منطقة إلى أخرى، فقد اعتمدت المفوضية بصفة عامة نهجا إقليميا في سعيها نحو الحلول. ولذلك تنظم المفوضية، عند الاقتضاء، مؤتمرات حكومية دولية خاصة لمناقشة المسائل المتعلقة باللاجئين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وكانت أحدث مبادرات في هذا الصدد هي عقد المؤتمر الإقليمي لمعالجة المشاكل المتعلقة باللاجئين والنازحين والأشكال الأخرى للنزوح القسري والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة الذي انعقد في أيار/ مايو ١٩٩٦. وقد نظم المؤتمر بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتبها للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. واعتمد المؤتمر برنامج عمل يتضمن مبادئ توجيهية لوضع إطار مؤسسي في بلدان رابطة الدول المستقلة؛ مع إنشاء ومواصلة إطار تنفيذي لتلبية احتياجات المجموعات المستفيدة من المساعدة والحماية؛ وتدابير لمنع حدوث مزيد من التشرذم القسري.

٣٤ - ولتوفير موارد التنفيذ السريع والفعال لبرنامج العمل في كل بلد من البلدان المعنية، وجهت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ نداء مشتركا شاملا للحصول على أموال لتغطية الأنشطة التي تبذلها المنظمتان في بلدان رابطة الدول المستقلة البالغ عددها ١٢ بلدا أثناء عام ١٩٩٧. وتستند الأنشطة المقترحة إلى خطط التنفيذ الوطنية الموضوعة في بلدان رابطة الدول المستقلة بالتشاور مع الحكومات المعنية. ويدعو برنامج العمل إلى إنشاء فريق توجيهي حكومي دولي

لرصد متابعة المؤتمر. واجتمع الفريق في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧ لإجراء الاستعراض السنوي الأول للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل بعد اجتماع تمهيدي تناول المسائل الإجرائية عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. واتفق المشاركون على أنه قد أحرز تقدم كبير في بعض بلدان رابطة الدول المستقلة، خاصة في وضع الأطر المؤسسية المناسبة وفي تزايد معارف قطاع المنظمات غير الحكومية وفعاليتها. وفيما يتعلق بالبلدان الأخرى، لوحظ أن هناك حاجة إلى وضع قائمة بالأولويات فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل. وكانت الاستجابة البطيئة من مجتمع المانحين للنداء المشترك لتوفير الأموال مدعاة للقلق. ورغم أن مؤتمر رابطة الدول المستقلة يجسد عملية إقليمية من المرجح أن تسهم في حل المشاكل التي تعاني منها بلدان المنطقة وأن تحول دون المزيد من نزوح السكان، فإن الالتزام المستمر والعميق من جانب جميع المشاركين في العملية يعد أمراً حاسماً لضمان نجاحها.

واو - منظمة العمل الدولية

٣٥ - فيما يتعلق بالهجرة الدولية، كانت منظمة العمل الدولية سباقة في وضع معايير دولية لمعاملة العمال المهاجرين. فقد اعتمدت المنظمة عدداً من معايير العمل التي تنطبق على قدم المساواة على العمال الأجانب والعمال المواطنين، كما اعتمدت اتفاقيتين دوليتين بشأن حقوق العمال المهاجرين، وهما الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمالة (المنقحة)، لعام ١٩٤٩ (رقم ٩٧) واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالهجرة في ظروف مهينة وبتشجيع المساواة في إتاحة الفرص للعمال المهاجرين وفي معاملتهم، لعام ١٩٧٥ (رقم ١٤٣)^(١)، وكلتا الاتفاقيتين سارية المفعول. وتوفر المنظمة في إطار برنامجها المتعلق بالهجرة الدولية من أجل العمالة، المشورة والخدمات التدريبية للدول الأعضاء في مختلف جوانب سياسة هجرة العمال وإدارتها، وترصد اتجاهات هجرة العمال وظروف عمالة العمال المهاجرين في مختلف مناطق العالم، وتشجع على التعاون بين البلدان التي يأتي منها العمال المهاجرون والبلدان التي يقصدونها. وهي تضطلع فضلاً عن ذلك ببحوث تتناول طائفة عريضة من المواضيع المتصلة بهجرة العمال الدولية، والعديد منها مهم لفهم العلاقات المتبادلة بين هذه الهجرة والتنمية، ومن ذلك مثلاً أثر التحويلات المالية. وللتشجيع على تبادل المعلومات بشأن سياسات وممارسات هجرة العمال، تعقد المنظمة حلقات دراسة وعمل إقليمية كما تنظم اجتماعات مائدة مستديرة بين كبار المسؤولين في بلدان المنشأ وبلدان المقصد. ويؤكد برنامج عملها الحالي على دور المهاجرين في الاقتصاد العالمي وعلى حقوقهم كعمال.

٣٦ - وقد صممت أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها المنظمة، بحيث تلبى طائفة متنوعة من احتياجات الدول الأعضاء، ما بين تعزيز الإدارة الوطنية المعنية بالهجرة إلى مساعدة بلدان المنشأ في الاضطلاع بعبء إعادة توطين المهاجرين وإعادة استيعابهم، ولا سيما في ظروف الأزمات. كما تساعد المنظمة الحكومات في تقييم سياساتها، مركزة بوجه خاص على فعالية تدابير منع التجاوزات في التوظيف وتدابير مكافحة التمييز ضد العمال الأجانب. وتقدم المساعدة الفنية أيضاً للحكومات التي تتفاوض على اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن هجرة العمال. وبذلك، تؤدي المنظمة دوراً رئيسياً، لا في وضع معايير معاملة العمال المهاجرين فحسب، بل في المساهمة أيضاً في توسيع نطاق التقيد بتلك المعايير من

خلال تقديمها المساعدة الفنية. وتستطيع الحكومات الملتزمة بضمان احترام حقوق العمال المهاجرين أن تعوّل على هذه المساعدة.

رابعاً - آليات معالجة قضايا الهجرة الدولية والتنمية خارج منظومة الأمم المتحدة

ألف - المنظمة الدولية للهجرة

٣٧ - تأسست المنظمة الدولية للهجرة في عام ١٩٥١، وهي منظمة حكومية دولية تتألف في الوقت الحالي من ٥٩ دولة عضواً و ٤٨ دولة بصفة مراقب. ويستند دستور المنظمة الذي جرى تحديثه في عام ١٩٨٩ إلى عدد من المبادئ الأساسية، ومنها الاعتراف الصريح بالصلة بين الهجرة الدولية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتمثل ولاية المنظمة في المساعدة على ضمان التدفق المنظم للمهاجرين الدوليين؛ وتشجيع التعاون الدولي في قضايا الهجرة؛ والمساعدة في التماس حلول عملية لمشاكل الهجرة، وذلك بطرق شتى منها إتاحة منبر للمناقشة؛ والإسهام في التضامن الدولي بتقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين المعوزين، سواء كانوا لاجئين أو مشردين خارجياً أو داخلياً أو مشردين بصورة قسرية أخرى.

٣٨ - وبرغم أن المنظمة الدولية للهجرة لا تشكل جزءاً من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فهي تتمتع منذ عام ١٩٩٢ بمركز المراقب في الجمعية العامة، وتشارك فعلياً في آليات التنسيق المنشأة ضمن الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تم في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ توقيع اتفاق للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة، وأبرمت المنظمة منذ ذلك الحين اتفاقات رسمية أخرى مع هيئات مختلفة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وهكذا تم توقيع اتفاق تعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، واتفاق وكالة تنفيذية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ومذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٧. وفي القرار ١٤٨/٥١ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أحاطت الجمعية العامة علماً مع الارتياح بإبرام اتفاق تعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة وطلبت إطلاعها، في سياق هذا التقرير، على التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة ومسار تطوره في ظل الاتفاق.

٣٩ - ويمكن تقسيم أنشطة المنظمة إلى أربع فئات رئيسية هي: تقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين المعوزين؛ الهجرة من أجل التنمية؛ التعاون التقني؛ أنشطة البحث والمعلومات والمحافل المعنية بالهجرة. وتعد الشراكات التنفيذية التي أقامتها المنظمة داخل منظومة الأمم المتحدة هي الأوثق من نوعها في مجال المساعدة الإنسانية هي مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولا تزال إعادة توطين اللاجئين بالطريقة التقليدية ركناً أساسياً من أركان هذا التعاون. ويتعين على المنظمة في هذا الإطار الحصول على المستندات اللازمة، وتأمين الفحص الطبي، واتخاذ ترتيبات التدريب اللغوي والتوجيه الثقافي، وتوفير الدعم السوقي لبرامج المفوضية الخاصة بإعادة التوطين. وهناك مجال مهم آخر من مجالات التعاون مع المفوضية

وهو تنظيم العودة الطوعية للاجئين إلى المناطق التي تخف فيها حدة النزاع. وطلبت المفوضية من المنظمة، على سبيل المثال، أن تضطلع بمسؤولية الترتيبات التنفيذية والإجرائية الشاملة لتمكين الأشخاص الذين منحوا حماية مؤقتة في بلدان خارج يوغوسلافيا السابقة من العودة إليها.

٤٠ - وأصبح تعاون المنظمة مع الأمم المتحدة أوثق في السنوات الأخيرة، ولا سيما فيما يتصل بالأنشطة الإنسانية في حالات الطوارئ عندما يقتضي الأمر نقل أعداد كبيرة من الناس من مكان إلى آخر خلال فترة إعادة البناء بعد انتهاء النزاع. وسلمت الجمعية العامة بأهمية تعاون المنظمة في تلك الأنشطة، بدعوة المنظمة إلى المشاركة على أساس مستمر في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وهي هيئة مسؤولة عن صياغة السياسة الإنسانية على نطاق المنظومة وعن ضمان معالجة حالات الطوارئ المعقدة باستخدام نهج استراتيجي متكامل. وأدت هذه المشاركة إلى تعاون وثيق بين المنظمة وإدارة الشؤون الإنسانية، في المقر وفي الميدان على السواء، وأسفرت عن تنسيق أفضل واتباع نهج جماعي الأساس إزاء الأنشطة التنفيذية خلال حالات الطوارئ الإنسانية. وتشترك المنظمة أيضا في صياغة النداءات المشتركة بين الوكالات في إطار عمليات النداءات الموحدة. وعلى الرغم من أن باستطاعة المنظمة استخدام الصندوق المركزي الدائر لحالات الطوارئ، فهي ترى أن هذا الصندوق محدود الفائدة بسبب المعوقات التي تفرضها القواعد التي تنظم استخدامه وبسبب تعذر التيقن من الحصول على المساهمات لسداد القروض المأخوذة في المراحل المبكرة من حالات الطوارئ الإنسانية.

٤١ - وعززت المنظمة أيضا تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيامها بدور الوكالة المنفذة لبرامج التنمية البشرية في البلدان الخارجة من الأزمات والنزاع، كالبوسنة والهرسك، ومالي، وموزامبيق، وهايتي. وقد شكلت البرامج التي اضطلعت بها المنظمة لمساعدة الجنود المسرحين وأسرههم مساهمة قيمة في العمليات الإنسانية لما بعد النزاع التي قادتها الأمم المتحدة، ولا سيما في أنغولا وموزامبيق وهايتي.

٤٢ - وفيما يتعلق بالتعاون التقني، استندت المنظمة إلى البرامج القائمة منذ زمن طويل في أمريكا اللاتينية وأنحاء أخرى من العالم النامي، فتوسعت في مجال نشاطها من أجل بناء قدرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع وتنفيذ سياسات ملائمة للهجرة الدولية. ووفرت المنظمة المساعدة والتدريب التقنيين لعدد من البلدان وشجعتها على تبادل الخبرات فيما بينها. وتمثل هذه الأنشطة عنصرا رئيسيا من عناصر خطة التنفيذ المشتركة التي صممتها المنظمة والمفوضية في إطار متابعة مؤتمر رابطة الدول المستقلة.

٤٣ - وفي مجال أنشطة البحوث والمعلومات والمحافل، انتهت المنظمة لتوها من جهد بحثي رئيسي لتوثيق ديناميات الهجرة وأسبابها في أربع مناطق فرعية نامية هي: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ والبلدان العربية؛ وجنوب آسيا؛ ومنطقة المكسيك وأمريكا الوسطى والبحر الكاريبي. وتلقى هذا المشروع دعما ماليا من صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويجري الآن نشر نتائجه بالاشتراك بين الصندوق والمنظمة، وستوزع هذه النتائج على نطاق واسع. وتعاونت المنظمة فضلا عن ذلك مع شعبة السكان التابعة لإدارة

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة في إعداد أحد فروع التقرير ويتعلق بأنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في مجال الهجرة الدولية (E/CN.9/1997/5)، وقد قدم إلى لجنة السكان والتنمية في دورتها الثلاثين. وبما أن موضوع تلك الدورة كان الهجرة الدولية، فقد حضرها ممثلو المنظمة وأطلعوا اللجنة على صلة أنشطة المنظمة بالهجرة الدولية والتنمية. وأخيرا، شاركت المنظمة، بوصفها عضوا في الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية المنبثق عن فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية، مشاركة فعالة في الفريق التوجيهي المسؤول عن تنظيم الندوة الفنية القادمة بشأن الهجرة الدولية.

٤٤ - ونشطت المنظمة أيضا في تزويد الحكومات بمختلف وسائل تبادل المعلومات ومناقشة قضايا الهجرة الدولية. وفي معرض معالجة الشواغل المتزايدة بشأن الاتجار بالمهاجرين، عقدت المنظمة سلسلة من الاجتماعات لتشجيع الحوار حول تلك القضية على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية. وقامت المنظمة بعد أن عقدت في جنيف في عام ١٩٩٤ حلقة دراسية دولية رئيسية بشأن الاتجار بالمهاجرين، قامت بتنظيم اجتماع حكومي دولي غير رسمي في هذا الشأن لمنطقة أمريكا الوسطى عقد في بنما في عام ١٩٩٥ وآخر لجنوب شرق آسيا عقد في الفلبين في عام ١٩٩٦. وفي معالجة قضية الاتجار بالمهاجرين، تؤكد المنظمة على ضرورة حماية حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين المتجر بهم وعلى ضرورة اتخاذ تدابير لحماية مصالح النساء والأطفال من ضحايا الاتجار. وفي هذه المسألة وغيرها من مسائل حقوق الإنسان المتصلة بالمهاجرين، تتعاون المنظمة تعاونا وثيقا مع مركز حقوق الإنسان في الأمانة العامة للأمم المتحدة وتشارك في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان.

٤٥ - وكان من شأن اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة إضفاء الطابع الرسمي على علاقة تعاونية مستمرة تتوازي مع مختلف أبعاد نشاط المنظمة، وعزز أواصر هذه العلاقة. ويتيح هذا التعاون لمنظومة الأمم المتحدة إمكانية معالجة الشواغل المحددة للدول الأعضاء فيها في مجال الهجرة الدولية، بالاعتماد على الخبرة العملية التي اجتمعت لدى المنظمة الدولية للهجرة. وكما يتبين من التعاون الوثيق بين المفوضية والمنظمة في إعداد ومتابعة مؤتمر رابطة الدول المستقلة، تستطيع المنظمة أن تؤدي دورا مفيدا بوجه خاص في مساعدة المنظومة على معالجة قضايا الهجرة الدولية والتنمية على المستوى الإقليمي.

باء - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٤٦ - كانت الهجرة الدولية شاغلا ولوقت طويل من شواغل الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وقد انعكس هذا الشاغل في أنشطة المنظمة. وعمدت مديريةية التعليم والعمالة والعمل والشؤون الاجتماعية التابعة لهذه المنظمة، بتوجيه من الفريق العامل المعني بالهجرة، إلى الاضطلاع بمجموعة من المشاريع البحثية تناولت شتى النواحي الاقتصادية للهجرة الدولية؛ ويسرّت المديرية الحوار بين الحكومات من خلال أشكال شتى من الاجتماعات والمؤتمرات؛ وأنشأت نظام الإبلاغ المستمر عن

الهجرة الدولية الذي يُتيح تبادل نشر معلومات إحصائية في حينها عن الهجرة الدولية للدول الأعضاء في المنظمة. وقد تصدى لمعالجة المسائل المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية: مؤتمران رئيسيان للمنظمة عقد أحدهما في روما في عام ١٩٩١ تحت عنوان "المؤتمر الدولي للهجرة" وعقد الآخر في مدريد في عام ١٩٩٣ تحت عنوان "الهجرة والتعاون الدولي: تحديات أمام بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي". وقد اقترح المؤتمران أن تنظر الدول الأعضاء في المنظمة في مساعدة البلدان ذات الإمكانيات الكبيرة للهجرة عن طريق تعزيز التربية المستدامة وإيجاد فرص العمل. كما أوصيا بالمضي في استكشاف الترابط بين الهجرة والتجارة الحرة والتكامل الاقتصادي الإقليمي. ووفقا لذلك، تدرس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الموضوع من المنظور الإقليمي. وفي عام ١٩٩٦، عقدت في فيينا حلقة دراسية ركزت على بلدان وسط وشرق أوروبا وعقدت في أثينا حلقة دراسية أخرى تعلقت بحوض البحر الأبيض المتوسط. وفي عام ١٩٩٧، عقدت في المكسيك حلقة دراسية ثالثة ركزت على أمريكا الشمالية. وسيُعقد في أوائل عام ١٩٩٨ مؤتمر دولي للنظر في نتائج الحلقات الدراسية الإقليمية.

٤٧ - كما طلبت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إجراء دراسات بشأن الصلات بين المعونة، والتجارة، والعمالة، والسياسة التجارية، والاستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال الأخرى، والبيئة، والهجرة. وتلبية لهذا الطلب، نظم المركز الإنمائي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حلقة عمل بشأن الاستراتيجية الإنمائية، والعمالة، والهجرة، عقدت في عام ١٩٩٤. وطلب مؤخرا الفريق العامل المعني بالمساعدة الإنمائية والبيئة التابع للجنة المساعدة الإنمائية إجراء دراسات بشأن حركة السكان المدفوعة بيئيا بقصد تعزيز قدرة الحكومات المانحة وانسجامها في معالجة هذا النوع من الهجرة؛ أي، من منظور الحكومات المانحة، يُعالج العديد من المسائل المثيرة للقلق المتصلة بالهجرة الدولية، سواء من المنظور الشامل للقطاعات أو المنظور الإقليمي، وذلك تحت رعاية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

جيم - المشاورات الحكومية الدولية بشأن سياسات اللجوء واللاجئين والهجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا

٤٨ - توفر المشاورات الحكومية الدولية بشأن سياسات اللجوء واللاجئين والهجرة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا، منبرا غير رسمي لتبادل المعلومات وتنسيق السياسات بين حكومات اسبانيا وأستراليا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد شُرع في هذه المشاورات في عام ١٩٨٥ في اجتماع ضم سبع حكومات وتحولت إلى آلية استشارة متعددة الأطراف لا تزال تحتفظ بطابعها غير الرسمي. كما أنشئت في حزيران/يونيه ١٩٩١ أمانة مستقلة للمشاورات. وتشارك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة على قدم المساواة في هذه المشاورات. وقد عقد أكثر

من ٢٠٠ اجتماع حكومي دولي في إطار هذه المشاورات. وكان الهدف الرئيسي منها البحث عن حلول واستراتيجيات مبتكرة لمعالجة حالة اللجوء واللاجئين والهجرة، السريعة التغير.

٤٩ - ومكمن القوة الرئيسية في عملية المشاورات هي أنها ليست آلية لاتخاذ القرارات؛ وأن الحكومات تستخدمها لتحديد مسائل الاهتمام المشترك أو القلق المشترك، ولاستكشاف خيارات السياسات أو بحث الاستراتيجيات الممكنة من أجل الإجراءات دون أن تكون مجبرة على الاتفاق على اتخاذ نهج موحد. وقد يسفر الاهتمام المشترك الأساسي بين الحكومات المشاركة في المشاورات عن تنسيق السياسات على المدى الطويل، بيد أن هذا التنسيق ليس هدفا صريحا لهذه العملية. إذ تسلم الحكومات المشتركة بوجود خلافات هيكلية ملموسة بين الدول وبأنه لا بد من تكييف الحلول حسب الظروف الخاصة بهذه الدول. ولكن اتضح أن تبادل المعلومات والخبرات بين المسؤولين الحكوميين الذين يعالجون مسائل محددة عمل له قيمته البالغة. ومن ثم تقدم المشاورات نموذجا مفيدا للتعاون الحكومي الدولي في ميدان الهجرة الدولية.

دال - المؤتمرات الإقليمية المعنية بالهجرة الدولية:

أمريكا الوسطى والشمالية

٥٠ - عقدت حكومة المكسيك يومي ١٣ و ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٦ مؤتمرا حكوميا دوليا بشأن الهجرة الدولية جمع لأول مرة بين ممثلي بلدان أمريكا الوسطى والشمالية لبحث مسائل الهجرة. وقد حضر المؤتمر، الذي عقد في بويبلا في المكسيك، ممثلو بليز وكندا وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وبنما والولايات المتحدة الأمريكية. كما حضر المؤتمر ممثلون عن المنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأصدر المؤتمر بيانا مشتركا التزمت فيه البلدان الممثلة في المؤتمر بضمان حقوق الإنسان للمهاجرين، ومكافحة الاتجار بالمهاجرين، وخاصة باعتبار هذا الاتجار عملا إجراميا؛ والتعاون بمختلف الطرق لتحسين السيطرة على الهجرة. ويعتبر المؤتمر خطوة أولى ناجحة نحو تعاون إقليمي متزايد بشأن مسائل تتصل بالهجرة الدولية.

٥١ - وبعد ذلك بعام، عقد مؤتمر إقليمي ثان يومي ١٣ و ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧، في بنما العاصمة حضره ممثلون عن البلدان ذاتها. وقد أكدت التقارير الوطنية المقدمة في المؤتمر فائدة الحوار الذي بدأه مؤتمر بويبلا والحاجة إلى تعزيره. كما بيّنت التقارير أن الحكومات أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها في بويبلا، وبشكل رئيسي فيما يتعلق بسن تشريعات تعتبر الاتجار عملا إجراميا، ثم فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان للمهاجرين. وفي مؤتمر بنما، اتفقت الحكومات الممثلة فيه على إنشاء فريق استشاري إقليمي معني بالهجرة واعتمدت خطة عمل لتوجيه أنشطة هذا الفريق. وبالإضافة إلى ذلك، قررت الدعوة إلى عقد اجتماع فني في كوستاريكا خلال النصف

الثاني من عام ١٩٩٧ وإلى مؤتمر إقليمي ثالث معني بالهجرة تقرر عقده في أوتاوا في الربع الثاني من عام ١٩٩٨. وسيدعى ممثلو بلدان مختارة من أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي إلى حضور المؤتمر الإقليمي الثالث بصفة مراقبين؛ كما تقرر أن تواصل المنظمة الدولية للهجرة توفير الدعم السوقي من أجل إعداد المؤتمرات الإقليمية.

٥٢ - وتشكل هذه المبادرة نموذجا مفيدا لعملية مشاورات ومفاوضات تحركها الحكومات على الصعيد دون الإقليمي، وقد تؤدي، عن طريق الجمع بين بلدان يجمعها عدد من الشواغل المشتركة، إلى اتخاذ تدابير عملية لمعالجتها بروح التعاون والتآزر. وحسب خطة العمل المعتمدة في بنما، تشمل الأنشطة المقررة تقاسما واسع النطاق في المعلومات المتعلقة بسياسات وممارسات وأساليب السيطرة على الهجرة، كما تشمل بحث الممارسات المتعلقة بالحماية القنصلية للمهاجرين. وعن طريق تبادل هذه المعلومات في الإطار المؤسسي وضمان استمرار الدفع نحو العمل، قد تنجح العملية في توليد حلول عملية للمشاكل الصعبة التي تواجه بعض جوانب الهجرة الدولية.

خامسا - الاستنتاجات

٥٣ - الهجرة الدولية ظاهرة مُعقَّدة تؤثر في جوانب عديدة من حياة الناس والمجتمعات، كما تؤثر في اضطلاع الدول لمهامها. بيد أن ترابطاتها مع التنمية يحتمل أن تتباين إلى حد كبير، ولا يزال الكثير من هذه المسائل المتعلقة بهذه الترابطات بلا حل، على نحو ما ذكر في مواضع أخرى^(٨). واستنادا إلى الآراء التي أعربت عنها الحكومات، فإن مواضيع البحث ذات الصلة في أي مؤتمر دولي معني بالهجرة الدولية هي بنفس الدرجة من التباين والتعقيد. وكما يُبيّن استعراض أنشطة العناصر الفاعلة ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، فقد بذلت جهود طويلة لسنوات لمعالجة الكثير من المسائل التي ترغب الحكومات في التركيز عليها، وما برحت تُبذل من خلال مجموعة متباينة من الآليات. وعلى وجه الخصوص، تُعالج الشواغل التي تكرر الإعراب عنها من جانب الحكومات، بشأن ضمان احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين والحاجة إلى وضع معايير مقبولة عالميا بشأن حقوق أنواع محددة من المهاجرين، من خلال الآليات التي تتبعها لجنة حقوق الإنسان.

٥٤ - والهجرة الدولية مسألة هامة بالنسبة إلى عدد كبير من البلدان. بيد أنه على الرغم من أن أكثرية واضحة، بين الحكومات التي ردت على الرسالة التي استطلعت آراءها، تحبذ عقد مؤتمر دولي معني بالهجرة الدولية والتنمية، فإن عدد الحكومات التي ردت كان صغيرا إذا ما قورن بالعدد الإجمالي لأعضاء الأمم المتحدة.

٥٥ - وتوحي الخبرات المتباينة للبلدان أو المناطق دون الإقليمية فيما يتعلق بالهجرة الدولية بأنه لو أمكن التوصل إلى حلول عملية، فإن احتمال وجودها سيكون عن طريق النظر في الظروف الخاصة بمجموعات البلدان التي تشترك في مواقف أو يجمع بها شواغل متماثلة ضمن النظام العالمي للهجرة الدولية. ويبرر

وجهة النظر هذه التأكيد الذي توليه الحكومات لاعتماد نهج إقليمي أو دون إقليمي بالنسبة للإعداد لمؤتمر دولي. وعلى ضوء هذا، قد تدعو الحاجة الملحة إلى اتباع نهج إقليمية أو دون إقليمية حيثما كان ذلك ممكنا. ومن الأمثلة على هذا النهج، المؤتمر الإقليمي لمعالجة المشاكل المتعلقة باللاجئين والنازحين والأشكال الأخرى للنزوح القسري والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة، أو عملية المفاوضات الإقليمية بين بلدان أمريكا الوسطى والشمالية التي بدأت بمؤتمر بويبلا في عام ١٩٩٦.

الحواشي

(١) انظر اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية، ١٩١٩-١٩٨١ (جنيف، مكتب العمل الدولي، ١٩٨٢).

(٢) تقرير المؤتمر العالمي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٥ (E/1997/25-) E/CN.9/1997/11، الفصل الأول، الفرع جيم، القرار ١/١٩٩٧.

(٤) A/CONF.157/24 (الجزء الأول)، الفصل الثالث.

(٥) E/1997/23-E/CN.4/1997/150، الجزء الأول، الفصل الثاني. وسيصدر التقرير الكامل للجنة بوصفه الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٣ (E/1997/23-) E/CN.4/1997/150.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٢-١٦ آذار/مارس ١٩٩٥، (A/CONF.166/9)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٧) تقرير المؤتمر الرابع للمرأة ببيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١.

(٨) مشروع رصد سكان العالم، ١٩٩٧، مسائل الهجرة الدولية والتنمية: جوانب مختارة (ESA/P/WP.132).
